ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري كما رآها المشاركون فيها من قطر

تكتسب ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري التي اختتمت بجامعة قطر الاسبوع الماضي اهمية خاصة فالى جانب كونها جاءت في مرحلة تزخر فيها الدوحة بما لم تعتمده من مناسبات ثقافية متعددة لانتهى احداها الا لتبدأ غيرها فان هذه الندوة جاءت لتدشن مرحلة جديدة في كلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية واخص بالذكر قسم القانون الحديث النشأة فيها الذي وصفه احد الاساتذة الاجلاء بأن هذا القسم خرج من عباءة كلية الشريعة وبالتالي فالامال المعلقة عليه كبيرة.. اذ نأمل ان يؤتي هذا القسم الجديد ثماره المرجوة في ظل الشريعة الغراء.

تحقيق:
محمد الخليل

د. عبدالحميد الانصاري

علي احمد الخنجي

د. محمد الدسوقي

د. يوسف ابراهيم

وفي اللقاءات التي جمعتنا بعدد من المشاركين بالندوة من داخل البلاد سواء من جامعة قطر او الوزارات والمؤسسات وجدنا تفاؤلا صادقا بنجاح واهمية هذه الندوة.

إذ اعرب الدكتور عبد الحميد اسماعيل الانصاري الاستاذ المساعد بقسم القانون وعميد كلية الشريعة سابقا عن سعادته لانعقاد الندوة في حضور العلماء الافاضل واهل الاختصاص في الشريعة والقانون والفكر والثقافة حيث اتاحت فرصة طيبة للالتقاء بهم والتشاور معهم حول مختلف القضايا المتعلقة بتدريس القانون.

اما الاستاذ الدكتور محمد سلطان عملية المقارنة قائمة من اجل التجديد ومواكبة التطور.

اما السيد علي الخنجي فاجاب ردا على نفس السؤال السابق قائلا:

الدراسات المقارنة هي افضل طريقة لاثراء الفكر القانوني فلابد عند تدريس القانون من دمج احكام القوانين الحديثة واحكام الفقه الاسلامي (باعتباره من وضع البشر) في مادة واحدة بالنسبة للموضوع الواحد حيث سيؤدي ذلك الى تحقيق التوافق والتوائم بين احكام الفقه الاسلامي والقوانين الحديثة.

اما الدكتور عبد الحميد الانصاري فابدى رأيه حول ذلك قائلا:

المنهج المقارن ضرورة مستمرة لان التطورات المجتمعية مستمرة فالاوضاع السياسية والاقتصادية والادارية وشتى المؤسسات التنظيمية تتغير في المجتمع بفعل التطلع الانساني القطري في السعي نحو الافضل ومن هنا فالمشرع بحاجة الى ملاحقة هذه الاوضاع المتغيرة الجديدة بالتشريعات المناسبة ومن ثم فلابد من الاطلاع على الخبرات والتجارب المشابهة عند الاخرين والافادة منها.

اما الدكتور هشام خالد فذكر ان هذه المقارنة تبرز تفوق الشريعة على القانون الامر الذي يبرر الأخذ بالحكم الشرعي في المسألة المعنية وتحويله الى نص قانوني ملزم.. وانفق معه في هذا الرأي الدكتور محمد الدسوقي الذي اضاف ان المنهج المقارن بمفهومه العلمي لايؤدي الى ترسيخ الدراسة القانونية وابعاد الشريعة عن مجالات الحياة وانما يحقق العكس.

تطبيق الشريعة

طرحت سؤالا حول الدول الاسلامية التي تذيل اسمها بالاسلام أو الاسلامية وغيرها التي لم تفعل ذلك ولكنها تؤكد انها تطبق الشريعة فما مدى هذا التطبيق وأين وصلت وما هي المناهج المطبقة لديهم!!

اجابني الدكتور محمد الدسوقي ردا على سؤالي قائلا: ان تطبيق الشريعة في بعض الدول الاسلامية خطوة عملية على طريق سيادة التشريعات الاسلامية، وكل عمل لامحو من ثغرات ولكن ثمة عمل الصادقة والرغبة المخلصة تعالج كل المشكلات وتقضي على اشواك والطريق المهم هو البداية الصحيحة واضاف: اعتقد ان الاقطار الاسلامية التي اعلنت تطبيق الشريعة قد اتخذت المناهج الملائمة لهذا التطبيق.

اما الدكتور عبد الحميد الانصاري فقال: لست على دراية كافية ومعلوماتي عن هذا الموضوع استمدها من وسائل الاعلام وهي لاتكفي للحكم الصحيح

فان الامر سيؤدي الى ترسيخه وتبعيد الشريعة.. فما هو الحل؟

اجاب الدكتور يوسف: ان المنهج المقارن بين الشريعة والقانون هو طريقة بحث ولاعلاقة بين تطبيق هذا المنهج وبين علاقة الشريعة بالقانون.. واضاف انه لن يترتب على ممارسة المنهج المقارن في التدريس تبعية الشريعة للقانون فالغاية هو ان يبقى القانون تحت مظلة الشريعة وخادما لها من ناحية التصنيف والتبويب وشمول كافة القضايا المعاصرة، وتقنين الشريعة ليس بديلا عن استخدام المنهج المقارن في التدريس، فحتى بعد التقنين سنظل بحاجة الى المقارنة من اجل التجديد ومواكبة التطور.

اما السيد علي الخنجي فاجاب ردا على نفس السؤال السابق قائلا:

الدراسات المقارنة هي افضل طريقة لاثراء الفكر القانوني فلابد عند تدريس القانون من دمج احكام القوانين الحديثة واحكام الفقه الاسلامي (باعتباره من وضع البشر) في مادة واحدة بالنسبة للموضوع الواحد حيث سيؤدي ذلك الى تحقيق التوافق والتوائم بين احكام الفقه الاسلامي والقوانين الحديثة.

اما الدكتور عبد الحميد الانصاري فابدى رأيه حول ذلك قائلا:

المنهج المقارن ضرورة مستمرة لان التطورات المجتمعية مستمرة فالاوضاع السياسية والاقتصادية والادارية وشتى المؤسسات التنظيمية تتغير في المجتمع بفعل التطلع الانساني القطري في السعي نحو الافضل ومن هنا فالمشرع بحاجة الى ملاحقة هذه الاوضاع المتغيرة الجديدة بالتشريعات المناسبة ومن ثم فلابد من الاطلاع على الخبرات والتجارب المشابهة عند الاخرين والافادة منها.

اما الدكتور هشام خالد فذكر ان هذه المقارنة تبرز تفوق الشريعة على القانون الامر الذي يبرر الأخذ بالحكم الشرعي في المسألة المعنية وتحويله الى نص قانوني ملزم.. وانفق معه في هذا الرأي الدكتور محمد الدسوقي الذي اضاف ان المنهج المقارن بمفهومه العلمي لايؤدي الى ترسيخ الدراسة القانونية وابعاد الشريعة عن مجالات الحياة وانما يحقق العكس.

تطبيق الشريعة

طرحت سؤالا حول الدول الاسلامية التي تذيل اسمها بالاسلام أو الاسلامية وغيرها التي لم تفعل ذلك ولكنها تؤكد انها تطبق الشريعة فما مدى هذا التطبيق وأين وصلت وما هي المناهج المطبقة لديهم!!

اجابني الدكتور محمد الدسوقي ردا على سؤالي قائلا: ان تطبيق الشريعة في بعض الدول الاسلامية خطوة عملية على طريق سيادة التشريعات الاسلامية، وكل عمل لامحو من ثغرات ولكن ثمة عمل الصادقة والرغبة المخلصة تعالج كل المشكلات وتقضي على اشواك والطريق المهم هو البداية الصحيحة واضاف: اعتقد ان الاقطار الاسلامية التي اعلنت تطبيق الشريعة قد اتخذت المناهج الملائمة لهذا التطبيق.

اما الدكتور عبد الحميد الانصاري فقال: لست على دراية كافية ومعلوماتي عن هذا الموضوع استمدها من وسائل الاعلام وهي لاتكفي للحكم الصحيح

الفقه الاسلامي والمشاكل الحديثة والحاجة الى سلطة تنفيذية

لاشك الفقه الاسلامي مازال يتمتع بحيوية كبرى وعلى علاقة وثيقة بحياة الناس في مختلف قطاعاتهم.. رغم سيادة القانون الوضعي السائع من المصادر الاجنبية وفي هذا المجال قال الدكتور يوسف ابراهيم:

يساهم الفقه الاسلامي الان في علاج الكثير من القضايا فالعديد من القوانين المطبقة في البلاد العربية مشتقة مباشرة من الفقه الاسلامي مثل القانون الاردني والاماراتي والسوداني وهناك قوانين الاحوال الشخصية المطبقة في كل الدول الاسلامية وهي مشتقة من صلب الشريعة.. فهذا اسهام مباشر من الفقه الاسلامي في علاج مشاكل المجتمع.

وفي نفس المجال قال الدكتور عبد الحميد الانصاري:

العلماء اهل الاختصاص الشرعي بصفة عامة والفقهي بصفة خاصة لهم اسهاماتهم البارزة في معالجة مختلف القضايا المعاصرة وفي وضع الحلول الشرعية المناسبة سواء في مجال التشريع والفتوى او القضاء او البحث العلمي والتدريس او تصحيح الوعي الديني ونشر المفاهيم الصحيحة. وعليه يمكن الرجوع الى الكتب والدراسات العامة والمتخصصة اضافة الى الفتاوى المكتوبة والمسموعة والتشريعات والاقضية المختلفة في هذا الشان.

واضاف الى ما سبق الاستاذ الدكتور محمد الدسوقي: للفقه الاسلامي دور ايجابي وملموس في علاج كثير من المشكلات الحديثة او المعاصرة والدراسات الفقهية في هذا المجال كثيرة. وما صدر عن المجامع الفقهية يعبر اصدق تعبير عن هذا الاسهام الفعال للفقه الاسلامي في دراسة ما يواجه الأمة اليوم من مشكلات والتي تحتاج الاشارة اليه ان ما انتهى اليه الفقهاء المعاصرون في حاجة الى سلطة تنفيذية لان لاجدوى من الاجتهادات المعاصرة ضده مالم تعترف طريقيا الى التطبيق.

الشريعة شريعة والقانون قانون لا لقاء بينهما

هذه العبارة وردت على لسان احد الاساتذة الافاضل ضمن التعقيبات المختلفة على المحاضرات التي كانت تلقى في الندوة حيث قال مركزا حديثه حول مصدر الشرعيتين ان الشريعة مصدرها السماء والقانون مصدره عقول البشر اذن لاتطابق بينهما ولايجوز الخلط بين الامرين. فقال الدكتور يوسف ابراهيم حول هذا الامر: ان الشريعة شريعة والقانون قانون وسيظلان كذلك فهذه حقيقة واقعة ولكن السؤال يغب عنا صحيحة ولكن السؤال يغب عنا احيانا ان الفقه المسند من الشريعة بجهود البشر يقبل الالتقاء مع القانون ويتفاعل ويستفيد احدهما من الآخر بلاجدال والغاية من هذه الندوة هي تحقيق هذه الاستفادة من مقاربة الفقه المستمد من الوحي بجهود العقل البشري بالفقه القانوني المستمد من الواقع بجهود العقل البشري ايضا.

واضاف الى ذلك الدكتور عبدالحميد الانصاري قائلا: انه لابد من التوضيح اولا: فالشريعة بمعنى النصوص المحكمة والقواعد العامة والمستمدة من تلك النصوص فهي ثابتة ودائمة وصالحة لكل زمان ومكان ومصدرها الوحي الالهي المتمثل في القرآن والسنة اما الشريعة بمعنى الفقه وهو الفهم البشري او اجتهادات الفقهاء المستمدة من النصوص التي تحتمل الاجتهاد فهذه الاجتهادات تراعي اعتبارات الزمان والمكان وهي ثمرة تفاعل بين العقل والواقع فهذه لا خلود فيها ويمكن مقاربتها بالقانون والذي هو نفسه فهم او اجتهاد بشري لتنظيم الروابط والعلاقات والسلوك داخل المجتمع وبالتالي فمهين يرتب حق توقيع الجزاء على المخالف ومصدر هذا القانون العقل الانساني فنحن اذن نقارن فهما بشريا بفهم بشري.

واذا كان الاول اصوله نصوص شرعية لكنها ظنية او وسائل اجتهادية والثاني ليس كذلك.

وبذلك نأخذ من التراث الفقهي مانهو مناسب لنا لكن في كل الاحوال يجب ان يكون ما نأخذه من القديم والحديث موافقا للشريعة التي هي النصوص المحكمة.

فاختلاف المصدر لايمنع المقارنة لاننا لانقارن الشريعة باعتبارها الوحي الالهي بالقانون باعتباره الحكم البشري بل نقارن الفقه «الفهم البشري» بالقانون «الفهم البشري» فلا تفاضل بين حكم الله وحكم البشر ولا نوازن بين سلطة الله تعالى وسلطة البشر فالله عز وجل فوق الجميع وخلاصة الامر كله هي ضرورة الافادة من التجارب والخبرات البشرية للامم المختلفة على ان يكون الرجوع الى تجاربنا وخبراتنا السابقة واعتزازنا بتراثنا الفقهي الخصب اولا.

وفي هذا السياق قال الاستاذ علي الخنجي: المقارنة تكون بين القانون والفقه الاسلامي لان الشريعة كيان يشمل فروعا كثيرة على ذلك فالعبرة ليست بعدد السنوات وانما بمضمون ما يدرس ومنهج التدريس وتنمية الحرص على القراءة ومتابعة ما يجد في مجال الدراسات الفقهية والقانونية.

واما الدكتور يوسف ابراهيم فقال: هذا الاقتراح غير عملي والاقرب ان نقترح زيادة عدد الساعات بقدر مناسب باعتبار النظام الذي تسير عليه جامعة قطر هو نظام الساعات المكتسبة.

واما الدكتور هشام خالد فاضاف الى ذلك زيادة ساعات المواد ذات الصلة بالقانون والشريعة وحذف المواد غير ذات الصلة.

التقنين...

في هذا المجال قال الدكتور عبدالحميد الانصاري: في رأيي ورأي الكثيرين ان التقنين ضروري في عصرنا ونقصد بالتقنين جمع القواعد الخاصة بفرع قانوني او باب فقهي بترتيب معين في مدونة واحدة واصدارها في شكل قانون بهدف توحيد القانون المطبق او الاحكام الشرعية المطبقة ومنع تضارب الاحكام لدى القضاة خاصة في البلد الواحد حتى يطمئن المتقاضون وتحمي القضاة من التشكيك والاتهام.

ويعصمهم عن مظان الريب وسوازع الشهوات وتيسيرا على القضاة وتوفيرا لوقتهم وجهدهم في البحث عن الحكم في الكتب الفقهية مما قد يترتب عليه تأخر الفصل في المنازعات وازدحام المحاكم بالقضايا وايضا لكي يعرف المتقاضون ووكلاؤهم الحكم مسبقا فيرتبوا امورهم ودفاعهم.

ولذلك فنحن مع الاستاذ الدكتور محمد زكي عبدالبر في قوله «انه لم يعد مجال للحفاظ على تطبيق الشريعة في البلاد التي تطبقها ولا لتطبيقها في البلاد الاسلامية التي لاتطبقها وتريد تطبيقها الا التقنين فالتقنين هو الوسيلة العصرية لتطبيق القوانين الأن بحيث لم يعد الأن امكان التطبيق عن طريق الرجوع الى كتب الفقه بل بقاء الباحث فيها من عسر وفي عدم اتباع هذه الوسيلة فتح السبيل امام التقنينات الاجنبية للدخول في البلاد الاسلامية التي مازالت تحكم بالشريعة ولاستقرار التقنينات الوضعية في البلاد الاسلامية التي تطبق القانون الوضعي شان التقنين في ذلك شان السيارة والطائرة امام الخيل والبغال والحمير والابل في السفر ويمكن مراجعة تفصيل ما قاله الاستاذ زكي عبدالبر في كتابه القيم تقنين الفقه الاسلامي.

زيادة السنوات الدراسية بقسم القانون

بين الاقتراحات العديدة التي قدمت من طرف الاساتذة الاجلاء بالندوة اقتراح من احد السادة الافاضل بزيادة السنوات الدراسية الى سبع سنوات حيث عارضه العديد من الاخوة في ذلك.

منهم الاستاذ عبدالحميد الانصاري الذي قال: لا افضل هذا الاقتراح لانه قد يؤدي الى قلة اقبال الطلاب على دراسة القانون والتخصص فيه ويمكن تحقيق الهدف المطلوب بسبل مختلفة خلال فترة السنوات الاربع.

هكذا كان رأي الاستاذ الدكتور محمد الدسوقي الذي قال: لا اوافق القيم تقنين الفقه الاسلامي.